

Distr.: General
17 August 2022
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في السودان

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير السابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان ويغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

ويوثق التقرير آثار النزاع على الأطفال في السودان، ويسلط الضوء على الاتجاهات والأنماط المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، ويتضمن معلومات عن الجناة، حيثما توفرت. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال الحوار مع الأطراف.

ويتضمن التقرير سلسلة من التوصيات موجهة إلى جميع أطراف النزاع بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها وتعزيز حماية الأطفال في السودان.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، المعد عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وهو سابع تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان يقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويسلط التقرير الضوء على اتجاهات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل أطراف النزاع في السودان وأنماطها، ويقدم تفاصيل عن التقدم المحرز منذ التقرير السابق (S/2020/614) في إنهاء هذه الانتهاكات ومنعها واعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في السودان (S/AC.51/2020/7). ويتضمن أيضاً معلومات عن التقدم المحرز في الحوار مع أطراف النزاع والتحديات التي يواجهها هذا الحوار. وحيثما أمكن، حددت أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. ففي مرفقي أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493)، أدرجت في القائمة ألف المتعلقة بالأطراف المدرجة في التقرير التي لم تتخذ أية تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال، خمس جماعات مسلحة فيما يتصل بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وهي حركة العدل والمساواة، وحركة جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل مالك عقار، وحركة جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد. وباستثناء هذه الجماعة الأخيرة، وقعت جميع الجماعات المسلحة في الماضي خطط عمل مع الأمم المتحدة.

2 - وتم التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير من قبل فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ في السودان، التي اشترك في رئاستها كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنسق الأمم المتحدة المقيم والعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور حتى انسحابها في كانون الأول/ديسمبر 2020. ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، ترأست فرقة العمل القطرية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان واليونيسف. وقد أدت التحديات المرتبطة بانعدام الأمن والوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع إلى إعاقة عملية توثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها. وتسبب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير ذات الصلة المتخذة في عام 2020 للتصدي لها، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة، في زيادة تقادم هذه التحديات. وعلى هذا، فإن المعلومات الواردة في التقرير لا تمثل النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى. وعندما يتعلق الأمر بحوادث كانت قد ارتكبت في وقت سابق ولكن التحقق منها لم يتم إلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن هذه المعلومات توصف بأنها تتعلق بحدوث جري التحقق منه في تاريخ لاحق.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

- 3 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتطورات سياسية وأمنية وإنسانية هامة في السودان.
- 4 - ففي عام 2020 والنصف الأول من عام 2021، أجرت الحكومة الانتقالية، بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية طموحة لدفع مسار عملية الانتقال السياسي في

السودان على الرغم من التحديات الكبيرة. وأحرز تقدم هام في تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية الواردة في الوثيقة الدستورية التي تم التوقيع عليها في عام 2019، بما في ذلك النقاط المرجعية المتعلقة بصنع السلام، والحوكمة الديمقراطية، وحماية الحقوق الأساسية، وتخفيف عبء الدين.

5 - وكان توقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان بين حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية وحركة تحرير السودان - ميني ميناوي في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 معلما سياسيا وأتاح فرصة لمعالجة المطالب طويلة الأمد والتصدي للعوامل المؤدية للنزاع في البلد كجزء من العملية الانتقالية في السودان. وشكل الاتفاق خطوة حاسمة إلى الأمام في تنفيذ النقاط المرجعية السياسية للفترة الانتقالية. وتضمن وفقا دائما لإطلاق النار، وعدة بروتوكولات خاصة بكل منطقة، وبروتوكولا بشأن القضايا الوطنية، وتدابير من قبيل إنشاء محكمة خاصة للجرائم التي وقعت في دارفور، إلى جانب تدابير العدالة والمساءلة والمصالحة الأخرى التي تنص على الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها تلك المرتكبة ضد الأطفال.

6 - وظلت حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد خارج عملية السلام الجارية وحشدت المعارضة لاتفاق جوبا للسلام داخل بعض مخيمات المشردين داخليا، مما شكل تحديا للتسوية الشاملة للنزاع، وكذلك لحماية المدنيين. ووقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو والحكومة الانتقالية إعلان مبادئ في 28 آذار/مارس 2021، لكن المحادثات التي أجريت في جوبا أوقفت في 15 حزيران/يونيه 2021 دون التوصل إلى اتفاق. وبينما كانت المفاوضات جارية بشأن اتفاق السلام، لوحظ تصاعد في الاشتباكات على الصعيد المحلي شاركت فيها عناصر متمردة، وظلت الحالة في المناطق الخاضعة لتنفيذ الجماعات التي لم تنضم إلى عملية السلام غير مستقرة.

7 - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية، أدت التوترات الداخلية إلى تأخير تنفيذ عناصر هامة في العملية الانتقالية في السودان، بما في ذلك إنشاء مؤسسات انتقالية رئيسية. واستمرت الحالة الاقتصادية أيضا في التدهور، مما أدى إلى تزايد السخط الشعبي إزاء التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها البلد.

8 - وتأثرت العملية الانتقالية بشكل كبير عندما قامت القوات المسلحة السودانية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بعد أشهر من تصاعد التوترات بين العنصرين المدني والعسكري للسلطات الانتقالية السودانية، باحتجاز رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين والقادة السياسيين المدنيين والسيطرة على وسائل الإعلام الحكومية. وفي خطاب أذيع عبر التلفزيون، أعلن رئيس مجلس السيادة وقائد القوات المسلحة السودانية، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، حالة الطوارئ وأعطى حكام الولايات من مناصبهم وأوقف العمل بعدة مواد في الوثيقة الدستورية، فحل بذلك فعليا مجلس السيادة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي الانتقالي الذي لم يشكل بعد، وأعاد تنصيب المجلس العسكري الانتقالي، ضمن تدابير أخرى.

9 - وإزاء الإجراءات التي اتخذها الجيش، تجمعت حشود غفيرة في جميع أنحاء السودان للاحتجاج على الانقلاب العسكري وأطلقت حملة عصيان مدني. واستخدم الجيش وقوات الأمن الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع لاحتواء الاحتجاجات ثم تفرقها، مما أسفر عن إصابات كبيرة في صفوف المدنيين في الأيام والأسابيع التي أعقبت الانقلاب العسكري.

10 - واستجابة لذلك، بذلت جهود كبيرة، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، لتيسير الحوار وإيجاد حل سلمي للأزمة عن طريق التفاوض يتيح العودة إلى النظام الدستوري. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع اتفاق بين الفريق أول البرهان والسيد حمدوك. ومع ذلك، أدانت القوى السياسية المدنية الاتفاق على نطاق واسع. وفي سياق تزايد العنف ضد المتظاهرين وغياب الدعم للاتفاق، أعلن السيد حمدوك استقالته في 2 كانون الثاني/يناير 2022.

11 - ولقي الانقلاب العسكري إدانة واسعة من أصحاب المصلحة السودانيين والجهات الفاعلة الدولية، وهدد سنوات من التقدم نحو السلام والديمقراطية في السودان. وأعاق الانقلاب أيضا أنشطة الأمم المتحدة في البلد، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الطفل.

12 - وساءت الحالة الأمنية في جميع أنحاء السودان بشكل عام منذ وقوع الانقلاب، مع نشوب اضطرابات مدنية في أجزاء من البلد، وجيوب شهدت أعمال عنف في دارفور، وتوترات قبلية أدت إلى وقوع اشتباكات في شرق السودان، وتجدد اندلاع أعمال العنف بين القبائل، وخاصة في دارفور وولاية جنوب كردفان، مما أثر على حماية الأطفال. وعلى هذه الخلفية، ظلت حالة حقوق الإنسان في السودان هشة، حيث استمر ورود أنباء عن وقوع اعتداءات ضد المدنيين، وأعمال عنف جنسي مرتبط بالنزاع، واعتقالات تعسفية، واحتجازات. وقد تدهورت الحالة الاقتصادية وتأثرت دارفور، وهي أكثر المناطق فقرا في البلد، تأثرا شديدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بارتفاع التضخم وندرة الوقود والسلع الأساسية الأخرى.

13 - واستمر تزايد الاحتياجات الإنسانية بسبب الأزمة الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والأمطار الغزيرة، والفيضانات الشديدة، وتفاشي الأمراض، والنزاع، والتشرد لفترات طويلة. وزادت الأزمة السياسية التي أعقبت الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والتدهور الاجتماعي - الاقتصادي من التأثير السلبي على الحالة الإنسانية. ولوحظت زيادة في انخراط السلطات الأمنية في الموافقة على حركة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وزيادة في العراقيل البيروقراطية، وزادت أيضا الأطر الزمنية اللازمة للموافقة على تصاريح العمل والسفر. وقبل الانقلاب العسكري، كانت إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية قد تحسنت في ظل مواصلة الحكومة الانتقالية المدنية عملها الإصلاحية والوفاء بالتزاماتها بموجب الإطار الإنساني في السودان، وأصبح بمقدور العاملين في المجال الإنساني الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا. بيد أن الوصول المؤقت إلى السكان المتأثرين بالنزاع في بعض المناطق ظل يشكل تحديا بسبب انعدام الأمن.

14 - وعلاوة على ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تفشي جائحة كوفيد-19 في البلد في آذار/مارس 2020، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلا وفرض ضغوط إضافية على نظام الرعاية الصحية الهش. وأثرت التدابير الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس، مثل القيود المفروضة على الحركة، على السكان الضعفاء وزادت من تعقيد تقديم المساعدة إلى السكان المحتاجين، فضلا عن تنفيذ أنشطة حماية الطفل ورصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها.

15 - وانسحبت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 3 حزيران/يونيه 2020، اتخذ مجلس الأمن القرار 2524 (2020)، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، في جملة أمور،

بالمساعدة في عملية الانتقال السياسي، وعمليات السلام، وبناء السلام، وحماية المدنيين، وسيادة القانون، وتعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية. وأوقفت العملية المختلطة الأنشطة الموكلة إليها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وبلغت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة طاقتها التشغيلية الأولية في 1 كانون الثاني/يناير 2021. وكان لهذا التطور أثر كبير على عمل فرقة العمل القطرية، حيث تسلمت البعثة مسؤوليات حماية الطفل من العملية المختلطة، بما في ذلك دور الرئيس المشارك لفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ خلال فترة اشتداد التوتر في السودان، وخفضت القدرات المخصصة لحماية الطفل بمقدار كبير مقارنة بالعملية المختلطة. وبالإضافة إلى ذلك، في ضوء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على نطاق البلد، تطورت ترتيبات الرصد والإبلاغ من أنشطة منفصلة للرصد والإبلاغ بشأن دارفور وأبيي (أبيي هي منطقة متنازع عليها على الحدود بين جنوب السودان والسودان) وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان إلى نهج للأمم المتحدة يشمل السودان بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، ولأغراض الرصد والإبلاغ في أبيي، تتعاون فرقة العمل القطرية في السودان أيضا مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي.

ثالثا - معلومات مستجدة عن الجهات الفاعلة الرئيسية الضالعة في النزاع المسلح في السودان

قوات الأمن الحكومية

16 - القوات المسلحة السودانية هي القوات العسكرية للسودان، وتتألف من القوات البرية والقوات البحرية السودانية والقوات الجوية السودانية ووحدة الاستخبارات الكائنة داخل القوات المسلحة السودانية، ويشار إليها باسم هيئة الاستخبارات العسكرية السودانية. وفي أعقاب تنفيذ خطة عمل الحكومة لعام 2016 بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، شطب اسم القوات المسلحة السودانية من القائمة المدرجة في مرفقي التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح اعتبارا من عام 2018 (S/2018/465).

17 - وحصلت قوات الدعم السريع على اعتراف في الوثيقة الدستورية لعام 2019 المتعلقة بالفترة الانتقالية بأنها جهة مسلحة مستقلة، عقب الثورة السودانية التي وقعت في ذلك العام. وتتألف هذه القوات من حراس شخصيين سابقين وميليشيات عربية متحالفة مع الحكومة من ولايات دارفور وتتبع القائد العام للقوات المسلحة السودانية، على الرغم من أنه من المعروف عمليا أن قوات الدعم السريع تتبع مباشرة لنائب رئيس مجلس السيادة وقائد القوات، الفريق محمد حمدان دقلو، المعروف أيضا باسم حميدتي.

18 - وأنشأ المجلس العسكري الانتقالي جهاز المخابرات العامة في عام 2019 ليحل محل جهاز الأمن والمخابرات الوطني، استجابة لدعوات المحتجين لحل الأخير بسبب تورطه في الرد العنيف على المظاهرات الشعبية التي اندلعت في عامي 2018 و 2019. وفي أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، مُنح جهاز المخابرات العامة حصانات لموظفيه وخول سلطة اعتقال واحتجاز المدنيين، وهي امتيازات فقدتها سلفه في أعقاب التغييرات السياسية التي وقعت في عام 2019.

19 - وتشكل قوات الشرطة السودانية قوة أمن حكومية أخرى.

الجماعات المسلحة

20 - وقّع كل من حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل مالك عقار اتفاق جوبا للسلام في عام 2020، الذي أسفر عن تعيين كبار أعضاء الجماعات في مناصب حكومية، بمن فيهم ميني مناوي، الذي عين حاكماً لدارفور بموجب اتفاق جوبا للسلام، وأعضاء حركة العدل والمساواة الذين عينوا في مناصب وزارية، بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية، التي تتولى مسؤولية تقديم خدمات حماية الطفل في السودان.

21 - وواصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو سيطرتها على أراضٍ في ولاية النيل الأزرق وفي جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان. وتوقف حوار السلام بين فصائل الحلو والحكومة الانتقالية في عام 2021.

22 - وشهدت حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد انقسامات داخلية وخلافات حول القيادة أدت إلى اقتتال داخلي ومزيد من الانقسام، بما في ذلك انشقاق جماعة يقودها علي حامد "شاكوش"، ولها وجود في وسط دارفور، بغرض الانضمام إلى عملية جوبا للسلام. وتراجعت سيطرة حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد على الأراضي وكذلك قدراتها العملياتية تراجعا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غضون ذلك، لعبت حركة جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي، التي انشقت عن حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد في عام 2014، دورا رئيسيا في عملية جوبا للسلام، حيث مثل رئيسها الهادي إدريس الجبهة الثورية السودانية في المفاوضات.

23 - وإضافة إلى ذلك، أسفرت عملية جوبا للسلام عن تشكيل التحالف السوداني (يشار إليه أيضا باسم ائتلاف السودان)، الذي يتألف من 15 جماعة مسلحة تحت قيادة خميس عبد الله أبكر. ومن بين أعضائه جيش تحرير السودان (فصيل خميس عبد الله أبكر)، وحركة تحرير السودان/جناح الإصلاح (فصيل حافظ العظيم صديق)، وحركة العدل والمساواة/الديمقراطية (فصيل إدريس إبراهيم أزرق). وقد ارتبط عدد من أعضاء التحالف السوداني تاريخيا بأطراف مدرجة في التقرير لارتكابها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، مثل حركة جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي، أو حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد أو حركة العدل والمساواة. وقام التحالف السوداني منذ تشكيله بتجنيد وتدريب مجنديه كجماعة واحدة.

رابعاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

24 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 520 انتهاكاً جسيماً ضد 445 طفلاً (287 فتى و 157 فتاة و طفل لم يعرف جنسه). ومن بين هذه الانتهاكات، وقع 317 انتهاكاً في عام 2020 و 203 انتهاكات في عام 2021. وتأثر ما مجموعه 31 طفلاً (8 فتيان و 23 فتاة) بانتهاكات متعددة. فقد اختطفت 13 طفلة وتعرضن للعنف الجنسي والتشويه، واختطفت 7 طفلات وتعرضن للعنف الجنسي، واختطف 9 أطفال (6 فتيان و 3 فتيات) وشوهوا، واختطف طفلان (فتيان) ثم قُتلا. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تعرض 23 طفلاً لـ 32 انتهاكاً جسيماً (17 فتى و 6 فتيات) وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قتل 10 فتيان، وتشويه 7 فتيان وفتاتين، وحوادث اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ضد 4 فتيات، و 9 هجمات على مدارس.

25 - ونسب مائة انتهاك، أي ما يقرب من خمس المجموع، إلى قوات الأمن الحكومية، بما فيها القوات المسلحة السودانية (61)، وقوات الدعم السريع (32)، وقوات الشرطة السودانية (5)، والاستخبارات العسكرية السودانية (1)، والشرطة الاحتياطية المركزية (1). ونسب 86 انتهاكا آخر إلى جماعات مسلحة، منها حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد (60)، وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي (20)، والجماعة المنشقة عن حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد بقيادة علي حامد "شاكوش" (2)، وحركة العدل والمساواة (2)، والتحالف السوداني (1)، وحركة جيش تحرير السودان - قطاع الشمال - فصيل عبد العزيز الحلو (1)، في حين نسب 332 انتهاكا إلى جناة مجهولين (63,5 في المائة) ونسب انتهاكان إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

26 - وتم التحقق من وقوع انتهاكات في غرب دارفور (150)، ووسط دارفور (129)، وشمال دارفور (111)، وجنوب دارفور (87)، وولاية جنوب كردفان (14)، وأببي (10)، وولاية النيل الأزرق (9)، وشرق دارفور (8)، وكسلا (1)، وولاية البحر الأحمر (1).

27 - وكانت حالات قتل الأطفال وتشويههم (356) أكثر الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها، حيث مثلت 68,5 في المائة من المجموع، يليها الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (74) والاختطاف (34). وتتسق هذه الاتجاهات مع النتائج التي خلص إليها التقرير السابق (S/2020/614) حتى وإن شمل التقرير السابق فترة إبلاغ أطول. وتجدر الإشارة إلى حدوث زيادة كبيرة في العدد المتحقق منه لتجنيد الأطفال واستخدامهم من 4 أطفال في التقرير السابق إلى 25 طفلا في الفترة المشمولة بهذا التقرير، لأسباب منها حملات التجنيد التي قامت بها الجماعات المسلحة عقب التوقيع على اتفاق جوبا للسلام.

28 - ونظرا للقيود الشديدة المفروضة على إمكانية الوصول، ولا سيما إلى المناطق المتأثرة بالنزاع في دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، فإن المعلومات الواردة في التقرير الحالي لا تمثل النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في السودان، إذ من المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى. ولا يشير انخفاض عدد الانتهاكات في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير إلى تحسن في حالة حماية الطفل، بل يمكن أن يعزى إلى انخفاض قدرات الرصد عقب انسحاب العملية المختلطة من دارفور.

ألف - التجنيد والاستخدام

29 - جرى التحقق من تجنيد واستخدام 25 طفلا (21 فتى و 4 فتيات). ومن بين هذه الحالات، وقعت 13 حالة في عام 2020 و 12 في عام 2021. وكان ستة من الأطفال دون 15 عاما، وكان أصغرهم يبلغ من العمر 11 عاما.

30 - ونسبت الانتهاكات إلى حركة جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي (20)، وحركة العدل والمساواة والجماعة المنشقة عن حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد بقيادة علي حامد "شاكوش" (2)، والتحالف السوداني (1). ووقعت جميع الانتهاكات في ولايات دارفور، وتم التحقق من وقوع معظمها في وسط دارفور (16)، تليها شمال دارفور (8)، وغرب دارفور (1).

- 31 - واستخدم الأطفال كمقاتلين (3)، أو في أدوار الدعم (2)، أو لأغراض غير معروفة (20). وأبلغ فتيان تم تجنيدهما واستخدامهما في وسط دارفور بأنه سيتم تدريبهما ونشرهما في ليبيا.
- 32 - وشملت العوامل الدافعة إلى تجنيد الأطفال انعدام الأمن، والتشرد، وانفصال الأطفال عن أسرهم، والفقر. ومن بين الأطفال المجندين، انضم 7 أطفال (4 فتيان و 3 فتيات) إلى الجماعات المسلحة ليتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية، في حين انضم إليها أربعة (فتيان) طلبا للحماية. فعلى سبيل المثال، تحققت فرقة العمل القطرية في كانون الثاني/يناير 2021 من تجنيد واستخدام فتى يبلغ من العمر 16 عاما، ينتمي إلى قبيلة الفور، في وسط دارفور، كان قد انفصل عن أسرته في أعقاب هجوم شنته القوات المسلحة السودانية على قريته في جبل مرة في عام 2016. وفي أعقاب الهجوم، انضم الفتى إلى حركة جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي سعيا لتلبية احتياجاته الأساسية والحصول على الحماية.
- 33 - ومن بين الأطفال المجندين، سرح أربعة أطفال وقت إعداد التقرير. ولا يزال مكان وجود الأطفال الـ 21 المتبقين مجهولا.

34 - وحدثت معظم حالات التجنيد والاستخدام (86 في المائة) خلال مدة لم تزيد عن أربعة أشهر، في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. وتم تجنيد ما يقرب من ثلث الأطفال في سياق حملات التجنيد التي قامت بها الجماعات المسلحة، عقب توقيع اتفاق جوبا للسلام في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، كي تكون على أهبة الاستعداد لتنفيذ الترتيبات الأمنية بموجب اتفاق السلام.

حرمان الأطفال من الحرية لارتباطهم بالمزعوم بقوات مسلحة أو بجماعات مسلحة

- 35 - احتجزت القوات المسلحة السودانية ما مجموعه سبعة أطفال (ستة فتيان وفتاة واحدة) بسبب ارتباطهم بالمزعوم بالجماعات المسلحة. وأفرج عن جميع الأطفال في وقت لاحق.

باء - القتل والتشويه

36 - تم التحقق من حالات قتل (120) وتشويه (236) تعرض لها 356 طفلا (258 فتى و 97 فتاة و طفل لم يعرف جنسه). ومن بين هذه الإصابات في صفوف الأطفال، قتل أو شوه 190 في عام 2020 و 166 في عام 2021. وتراوحت أعمار الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا من سنة واحدة إلى 17 سنة، وكان عمر معظم الأطفال يزيد عن 10 سنوات. وكان الفتيان المرافقون هم الأكثر تعرضا للقتل والتشويه، حيث مثلوا أكثر من ثلث جميع الإصابات في صفوف الأطفال وأكثر من 90 في المائة من الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب.

37 - ونسبت الانتهاكات إلى قوات الأمن الحكومية (62) (القوات المسلحة السودانية (39)، وقوات الدعم السريع (21)، وقوات الشرطة السودانية (2))، وجيش تحرير السودان - عبد الواحد (33)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (2). بيد أن معظم الإصابات في صفوف الأطفال (259) نسبت إلى جناة مجهولين. ووقعت انتهاكات في غرب دارفور (136)، وشمال دارفور (72)، ووسط دارفور (66)، وجنوب دارفور (52)، وأبيي (8)، وولاية النيل الأزرق (8)، وولاية جنوب كردفان (7)، وشرق دارفور (5)، وكسلا (1)، وولاية البحر الأحمر (1).

38 - وشملت أسباب الإصابات في صفوف الأطفال استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (173 حالة)، والمتفجرات من مخلفات الحرب (64)، والهجمات بقذائف الهاون والصواريخ (6)، واستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع (3)، وشكلت هذه الحالات مجتمعة 69 في المائة (246) من مجموع الإصابات.

39 - وتحققت الأمم المتحدة أيضا من حوادث قتل (10) وتشويه (9) تعرض لها 19 طفلا (17) فتى وفتاتان)، وقعت في غرب دارفور في عام 2019 ونسبت إلى قوات الدعم السريع (16) وجناة مجهولين (3).

40 - وظل العنف القبلي يؤثر بشكل كبير على حياة الأطفال، لا سيما في ولايات دارفور، وكانت ولاية غرب دارفور أكثر الولايات تضررا. وتمثل ما يقرب من نصف ما تم التحقق منه من إصابات في صفوف الأطفال في حوادث قتل أو تشويه في سياق العنف القبلي، وغالبا ما كان ذلك بسبب النزاع بين الرعاة والمزارعين. وفي كثير من الحالات، لم تتمكن فرقة العمل القطرية من تحديد هوية الجناة أو معرفة ما إذا كانوا ينتمون إلى طرف بعينه في النزاع.

41 - فعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير 2020، أسفر عنف قبلي مزعوم بين قبيلتي المسيرية والدينكا، عن مقتل 5 فتیان وفتاة واحدة في أبيي. وفي حادث آخر وقع في كانون الثاني/يناير 2021، أسفر هجوم على مخيم للمشردين داخلها في الجنية، غرب دارفور، عن مقتل 15 طفلا وتشويه 13 طفلا. ووصف الجناة المجهولون بأنهم ينتمون إلى قبائل عربية، في حين أن معظم الضحايا كانوا من قبيلة المساليت. فقد وقع الحادث في أعقاب مقتل رجل عربي على يد أحد أفراد قبيلة المساليت في اليوم السابق.

42 - وظلت الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن الحكومية والجماعات المسلحة تثير القلق أيضا، ووقع أكثر من نصف الانتهاكات المنسوبة إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوات الشرطة السودانية أثناء هذه الاشتباكات. فعلى سبيل المثال، نفذت القوات المسلحة السودانية في تموز/يوليه 2021 هجوماً على مخيم للمشردين داخلها في شمال دارفور بسبب اشتباه في أن المخيم كان يأوي عناصر من حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد، وأسفر الهجوم عن مقتل تسعة أطفال (6 فتیان و 3 فتيات) وتشويه 17 طفلا (10 فتیان و 7 فتيات).

43 - وظل وجود المتفجرات من مخلفات الحرب، ولا سيما في ولايات دارفور، يؤثر تأثيرا خطيرا على الأطفال في السودان، حيث كان مسؤولا عما يقرب من خمس جميع الإصابات في صفوف الأطفال (64). وعادة ما صادف الأطفال متفجرات من مخلفات الحرب أثناء اللعب أو القيام بمهام منزلية، مثل جلب المياه أو جمع الحطب أو رعي الماشية. ونظرا لعدم قدرتهم على تحديد المتفجرات من مخلفات الحرب بوصفها أخطارا مهلكة، كانوا يلهون بتلك الأشياء أو يقذفونها بالحجارة، مما أدى إلى وقوع انفجارات من شأنها أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح أو فقد للأطراف. وعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير 2021، عثر فتى يبلغ من العمر 12 عاما في ولاية النيل الأزرق على متفجرات من مخلفات الحرب أثناء رعي الحيوانات. ونظرا لأنه لم يستطع تحديد كنه ذلك الشيء فقد راح يلهو به. فانفجر الجهاز، مما أسفر عن إصابة يده وساقه، وقتل أربعة من حيواناته. ونقل الفتى إلى مستشفى للحصول على الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي.

44 - ومما يثير القلق، بالإضافة إلى ذلك، أن الأطفال في السودان ظلوا متضررين من الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الحكومية خلال المظاهرات العامة، بما في ذلك في سياق انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتحققت الأمم المتحدة من مقتل 7 أطفال (6 فتیان وفتاة واحدة) وتشويه

13 طفلاً (11 فتى وفتاتان) في هذا السياق في الفترة بين 25 تشرين الأول/أكتوبر و 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتقع هذه الحالات خارج نطاق آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وقد قتل الأطفال أو شوهوا بسبب استخدام الذخيرة الحية (14) والغاز المسيل للدموع (5) ضد المتظاهرين، أو بسبب سوء المعاملة (1).

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

45 - تحققت فرقة العمل القطرية من حالات اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ارتكبت ضد 74 طفلاً (فتى واحد و 73 فتاة)، ووقعت 57 حالة منها في عام 2020 و 17 في عام 2021. وتراوحت أعمار الأطفال من 6 سنوات إلى 17 سنة، وشكلت الفتيات 99 في المائة من الناجين.

46 - ونسبت الانتهاكات إلى قوات الأمن الحكومية (18) (القوات المسلحة السودانية (13)، وقوات الشرطة السودانية (3) وقوات الدعم السريع (2))، وحركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد (15)، وجناة مجهولين (41). وارتكبت الانتهاكات في وسط دارفور (29)، وشمال دارفور (24)، وجنوب دارفور (17)، وغرب دارفور (4).

47 - وشملت الحالات التي تم التحقق منها حالات اغتصاب (50)، واغتصاب جماعي (11)، ومحاولات اغتصاب (7)، وحالات اعتداء جنسي (6). وتلقى ما مجموعه 34 من الناجين الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي.

48 - وإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حوادث اغتصاب ارتكبت في عام 2019 ضد 4 فتيات في غرب دارفور (3) وولاية النيل الأزرق (1)، ونسبت إلى قوات الشرطة السودانية (1) وجناة مجهولين (3).

49 - وكثيراً ما تعرض الأطفال للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أثناء قيامهم بأنشطة زراعية (23)، أو جمع الحطب أو جلب المياه (13)، أو عندما كانوا في منازلهم أو بالقرب منها (12)، أو أثناء تنقلهم بين المواقع (3). فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه 2020، اغتصب أعضاء من حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد أربع فتيات في جبل مرة، وسط دارفور. ووقعت الانتهاكات في سياق القتال الداخلي بين فصائل حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد. وفي حادثة أخرى وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اغتصب عدد من الجناة المجهولين فتاة في شمال دارفور، بينما كانت منخرطة في أنشطة زراعية.

50 - وظل الأطفال في السودان يتضررون من ارتفاع معدل انتشار العنف الجنساني، الذي تعود جذوره إلى عدم المساواة بين الجنسين، واختلال موازين القوى، وتهميش النساء والفتيات، وتفاقم بسبب تدهور الأحوال الإنسانية والأمنية والاقتصادية.

51 - وما زالت المساءلة عن العنف الجنسي في السودان منخفضة للغاية. ومن بين الحالات التي تم التحقق منها، أبلغت الشرطة بـ 28 حالة، وأسفرت حالة واحدة عن إصدار حكم بحق الجاني في إحدى المحاكم، وحولت حالة بعيداً عن مسار الإجراءات القضائية الرسمية. وفي أربع حوادث، لم يكن قد تم الانتهاء من اتخاذ الإجراء القانوني وقت إعداد التقرير. وعموماً، ظلت الحالة في السودان متسمة بانعدام سيادة القانون وثقافة الإفلات من العقاب التي تحيط بالعنف الجنسي.

52 - فالعنف الجنسي هو انتهاك قلما يتم الإبلاغ عنه بسبب الوصم، ومخاطر الانتقام، وانعدام المساءلة، وغياب خدمات الدعم الكافية للناجين والناجيات. وفي كثير من الأحيان، تتعرض الناجيات للوم والاعتذار عن مجتمعهن بعد تعرضهن للعنف الجنسي، خاصة إذا أسفر الاعتداء عن حدوث حمل.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

53 - تحققت فرقة العمل القطرية من 21 هجوماً على مدارس (11) ومستشفيات (10)، بما في ذلك 4 هجمات على أشخاص مشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمستشفيات. ومن بين هذه الانتهاكات، وقعت 19 حادثة في عام 2020 وحادثتان في عام 2021.

54 - ونسبت الانتهاكات إلى جناة مجهولين (19)، بما في ذلك جميع الهجمات على المدارس، وإلى الشرطة الاحتياطية المركزية (1)، وحركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد (1). ووقعت الهجمات في ولاية جنوب كردفان (7)، وغرب دارفور (7)، ووسط دارفور (4)، وشرق دارفور (1)، وشمال دارفور (1)، وجنوب دارفور (1).

55 - ووقعت الهجمات على المدارس في الغالب أثناء العنف القبلي، وانطوى ست من هذه الحوادث على أعمال نهب. وكانت تسع من المدارس المتضررة مدارس ابتدائية، منها مدرسة للبنات و 3 مدارس للبنين. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو 2020، في ولاية جنوب كردفان، نهب 4 مدارس ابتدائية في أعقاب العنف القبلي بين القبائل العربية والنوبية، مما أجبر السكان المحليين على الفرار من منازلهم والبحث عن ملجأ داخل المدارس. وبعد عودة المشردين إلى ديارهم، دخل جناة مسلحون مجهولون المدارس ونهبوا المواد التعليمية واللوازم المدرسية والأثاث. وأثر وقوع هذه الحوادث على إمكانية حصول ما يقرب من 1 740 طفلاً على التعليم.

56 - وشملت الهجمات على المستشفيات نهب وحرق المراكز الصحية (3)، وهجمات على العاملين في المجال الطبي (4)، بما في ذلك قتل عامل صحي، وسرقة سيارة، ووقوع حادثتين من حوادث الاقتحام والسرقة. ووقعت جميع هذه الهجمات، باستثناء هجوم واحد، في سياق العنف القبلي.

57 - وتم التحقق في تاريخ لاحق من هجمات على 9 مدارس إضافية، شنتها بين عامي 2016 و 2019 قوات الدعم السريع (5) في غرب دارفور، والقوات المسلحة السودانية (4) في جنوب دارفور.

الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات

58 - تحققت فرقة العمل القطرية أيضاً من حالات الاستخدام العسكري لثمانى مدارس من قبل القوات المسلحة السودانية (5)، وقوات الدعم السريع (1)، والشرطة الاحتياطية المركزية (1)، وجناة مجهولين (1) في غرب دارفور (3)، ووسط دارفور (2)، وجنوب دارفور (2)، وولاية جنوب كردفان (1)، وقعت ثلاث منها في سياق العنف القبلي. فعلى سبيل المثال، استخدمت القوات المسلحة السودانية مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية في غرب دارفور كتكنات ومهاجع لقواتها في الفترة بين نيسان/أبريل 2021 وتموز/يوليه 2021. واستخدمت جميع مرافق المدرستين، بما في ذلك الفصول الدراسية والمراحيض، مما جعلهما غير صالحتين للاستخدام لأغراض تعليمية. وشملت الحالات أيضاً الاستخدام المستمر لمدرستين ابتدائيتين منذ عام 2016. كما تم التحقق من حالتين من حالات الاستخدام العسكري من قبل القوات المسلحة السودانية في عام 2020 لمستفيين في جنوب دارفور (1) وغرب دارفور (1).

هاء - الاختطاف

- 59 - تم التحقق من اختطاف 34 طفلاً (15 فتى و 19 فتاة)، تراوحت أعمارهم بين 8 أعوام و 17 عاماً، ووقع 33 انتهاكا من هذه الانتهاكات في عام 2020، ووقع انتهاك واحد في عام 2021.
- 60 - ونسبت الانتهاكات إلى قوات الأمن الحكومية (13) (القوات المسلحة السودانية (4)، وقوات الدعم السريع (9))، وحركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد (11)، وجناة مجهولين (10). ووقعت الانتهاكات في جنوب دارفور (16)، ووسط دارفور (9)، وشمال دارفور (5)، وأببي (2)، وغرب دارفور (2).
- 61 - واختطف الأطفال للحصول على فدية (9)، أو لغرض العنف الجنسي (4)، أو للاتجار بهم (2)، أو لإجبارهم على العمل (1). واختطف 18 طفلاً لأغراض غير معروفة. وتفاوتت فترات الاختطاف، حيث احتجز بعض الأطفال لمدة يومين واحتجز آخرون لمدة 28 يوماً قبل إطلاق سراحهم. وظل وضع أربعة من الأطفال المختطفين ومكان وجودهم مجهولين وقت إعداد التقرير، وقتل طفلان أثناء احتجازهما، بينما أطلق سراح الأطفال الـ 28 الآخرين. وفي معظم الحالات، اختطف الأطفال بالقرب من منازلهم (8)، أو خلال هجمات شنت على قراهم (4)، أو أثناء رعي الحيوانات (4)، أو جمع الحطب أو جلب الماء (3)، أو أثناء ارتيادهم لأماكن عامة مثل الأسواق (3).
- 62 - وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن أكثر من ثلث مجموع حالات الاختطاف. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس 2020، اختطفت قوات الدعم السريع في جنوب دارفور فتى كان يرعى الحيوانات واحتجزته لمدة ثلاثة أيام للحصول على فدية.
- 63 - وفي حادثة أخرى، اختطفت حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد، المسؤولة أيضاً عن ثلث الانتهاكات، 5 فتيات من منازلهن في وسط دارفور واحتجزتهن لمدة يومين إلى حين قيام أسرهن بدفع الفدية. وتعرضت الفتيات أثناء اختطافهن لسوء المعاملة والاعتداء الجنسي.

واو - منع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

- 64 - تحققت فرقة العمل القطرية من 10 حوادث انطوت على منع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وأثرت على إيصال المعونة إلى الأطفال. وقد تم التحقق من خمس من هذه الحوادث في عام 2020 وجرى التحقق من الحوادث الخمس الأخرى في عام 2021. ونسبت هذه الحوادث إلى قوات الأمن الحكومية (6) (القوات المسلحة السودانية (5) والاستخبارات العسكرية السودانية (1))، وحركة جيش تحرير السودان - قطاع الشمال - فصيل عبد العزيز حلو (1)، وجناة مجهولين (3). وجرى التحقق من حالات منع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في وسط دارفور (5)، وشرق دارفور (2)، وجنوب دارفور (1)، وولاية النيل الأزرق (1)، وشمال دارفور (1).
- 65 - وشملت الحوادث التي تم التحقق منها ضرباً متعدد من منع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك فرض قيود على دخول العاملين في المجال الإنساني (6)، والتهديدات والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني (2)، والسرقة (3)، واختطاف المركبات (2)، وشملت بعض الحوادث أنواعاً متعددة من الانتهاكات. وكانت المنظمات غير الحكومية المتعددة الأطراف والدولية هي الأكثر تضرراً.

66 - وعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2021، هاجم جناة مجهولون ثلاثة مخازن مملوكة لوكالة تابعة للأمم المتحدة في الفاشر، شمال دارفور. واستولى مئات من مرتكبي أعمال السلب والنهب على أكثر من 5 000 طن متري من المواد الغذائية، وقاموا أيضا بتدمير جزء من المخازن. ونتيجة لهذا الحادث، اضطرت الوكالة إلى تعليق عملياتها في المنطقة حتى الشهر التالي. وفي حادثة أخرى، وقعت في شرق دارفور، أجبرت الهجمات المتكررة على الوكالة الطبية التابعة لمنظمة غير حكومية دولية على خفض الخدمات الطبية التي تقدمها الوكالة إلى مخيم للاجئين يستضيف أكثر من 19 000 لاجئ من جنوب السودان. وعموما، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 75 000 طفل تأثروا سلبا بحوادث منع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية هذه التي تم التحقق منها.

خامسا - التقدم المحرز والتحديات المواجهة في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها

ألف - التقدم المحرز في وضع الأطر التشريعية والسياساتية

67 - في أيار/مايو 2020، اعتمدت الحكومة الانتقالية الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وقد وضعت الخطة بهدف ضمان حماية المدنيين بعد خروج العملية المختلطة، تمشيا مع معايير الحماية الدولية. وتنص الخطة على إمكانية لجوء الأطفال إلى القضاء وتحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف ضدهم، ضمن أهداف أخرى. وما فتئت الأمم المتحدة تعمل مع الحكومة الانتقالية لدعم التنفيذ الكامل للخطة.

68 - وفي عام 2021، وبدعم من الأمم المتحدة، بذلت الحكومة الانتقالية جهودا ملحوظة لتنقيح قانون الطفل لعام 2010، مما أدى إلى صياغة قانون الطفل المعدل في عام 2021. وشمل التنقيح تعزيز المواد المتعلقة بتسجيل المواليد. وفي هذا الصدد، عدلت لوائح التسجيل المدني لتكون أكثر دقة وشمولية، واستحدث إجراء تشغيلي موحد جديد لتسجيل مواليد الأطفال الضعفاء. وفي أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر 2021، توقف إحراز تقدم على صعيد هذه المبادرة.

69 - وصدر في 29 أيار/مايو 2020 قانون وطني بشأن حماية العاملين في القطاع الصحي والمرافق الصحية وتجريم شن هجمات عليهم. ولتحسين الكشف عن الهجمات الموجهة ضد مرافق الرعاية الصحية وموظفي الرعاية الصحية المشمولين بالحماية والإبلاغ عنها، تلقى موظفو وزارة الصحة على المستوى الوطني وأعضاء مجموعة الصحة تدريبا بشأن نظام ترصد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، الذي انضم إليه السودان في عام 2019. وشهد العام نفسه أيضا تجريم الحكومة الانتقالية لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ورفعت أول قضية أمام المحكمة في عام 2021 ضد والدي وجدي فتاة تبلغ من العمر 8 سنوات تعرضت لهذا الشكل من أشكال التشويه في ولاية الخرطوم.

باء - متابعة الحوار وتنفيذ خطط العمل

70 - بدعم من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، تعاونت فرقة العمل القطرية مع الحكومة الانتقالية للحفاظ على مكاسب خطة عملها لعام 2016 الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وتمهيد الطريق نحو وضع خطة وطنية لمنع ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

ودعت فرقة العمل القطرية أيضا إلى تنفيذ الجماعات المسلحة في السودان خطط العمل وخرائط الطريق القائمة بهدف إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

71 - وفي عام 2021، تعاونت فرقة العمل القطرية مع الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام لتعزيز الالتزامات بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع بطريقة شاملة وجماعية. وفي إطار خطة عمل الحكومة لعام 2016، اتفق الموقعون على إعادة تنشيط اللجان الرفيعة المستوى واللجان التقنية، وهما هيكلان لعبا دورا أساسيا في تنفيذ خطة العمل. وشملت العملية مشاركة حركة العدل والمساواة، وحركة جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل مالك عقار، وكلها مدرجة في مرفقي التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح فيما يتصل بتجنيد الأطفال واستخدامهم (A/76/871-S/2022/493). واستنادا إلى التزامات الحكومة القائمة في مجال حماية الطفل، وضعت خريطة طريق شملت عناصر استجابة وعناصر وقائية على حد سواء لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع. وأقرت اللجنة التقنية خريطة الطريق في كانون الأول/ديسمبر 2021. وتشمل خطوات التنفيذ الأولى، المقررة لعام 2022، إفاد بعثات التحقق إلى الولايات المتضررة من النزاع في جميع أنحاء السودان، وفرز أفراد قوات الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام لتحديد هوية الأطفال المنضمين إلى صفوفها وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم، وتجهيز حملة إعلانية بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

72 - وفي آذار/مارس 2020، نظمت فرقة العمل القطرية حلقة عمل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال - فصيل عبد العزيز الحلو في جنوب السودان لاستعراض حالة خطة عمل الجماعة لعام 2016 ووضع خريطة طريق للإسراع في تنفيذها استنادا إلى عشر نقاط مرجعية. وفي أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19 وبسبب عدم إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الفصيل، توقف العمل بشأن تنفيذ خريطة الطريق. وفي عام 2021، تعاونت الأمم المتحدة مع الفصيل لدعم وضع خطة تشغيلية للأنشطة الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها الفصيل، تتضمن عناصر تتعلق بإنهاء ومنع ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

73 - ولم يحدث تعاون كبير مع حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد بشأن إنهاء ومنع ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان من بين التطورات الهامة أن منحت الحكومة الانتقالية وحركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد إمكانية الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع في محليات جنوب وشرق جبل مرة، وكاس، ووفي وسط دارفور، التي تعذر على الأمم المتحدة الوصول إلى بعضها لمدة عشر سنوات.

جيم - الاستجابات البرنامجية والدعوة والتوعية بشأن حماية الطفل

74 - أثرت العديد من التحديات، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، وعدم وجود إطار وطني بشأن إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم، وانخفاض قدرات حماية الطفل، والقيود المفروضة للحد من انتشار كوفيد-19، على قدرة الأمم المتحدة على التعاون مع أطراف النزاع بشأن إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم. وبالتالي، لم تجر أي عمليات تسريح رسمية للأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة. ولمعالجة هذه المسألة في المستقبل، وضعت اللجنة التقنية، بدعم من فرقة العمل القطرية، إطارا وطنيا بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، هو بمثابة استراتيجية وتوجيه بشأن

إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم. وتم اعتماد الإطار على المستوى التقني في 27 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأقرته اللجنة القومية الرفيعة المستوى المعنية بخطة العمل في 13 حزيران/يونيه 2022 لتقديم دعم تقني للجنة في إعداد استراتيجية وطنية لحماية الأطفال في حالات النزاع.

75 - وبالنظر إلى الأثر الكبير للمتفجرات من مخلفات الحرب على الأطفال، باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية لقتل الأطفال وتشويههم، ظلت أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام ذات أهمية كبيرة في السودان. ودعمت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطهير أكثر من 3,2 ملايين متر مربع من الأراضي، استفاد منه ما يقرب من 290 000 طفل. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ما يقرب من 320 000 طفل من التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، وخاصة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهما الولايتان الأكثر تلوثا.

76 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت القوات المسلحة السودانية، بدعم من فرقة العمل القطرية، وحدة تدريبية بشأن حماية الطفل لأغراض بناء القدرات الداخلية. وتنتظر الوحدة المصادقة الرسمية من قبل اللجنة التقنية. وفي عام 2021، تم تجريب الوحدة أثناء دورة تدريبية نظمت في ولايتي الخرطوم وجنوب كردفان واستفاد منها 285 ضابطا في القوات المسلحة السودانية و 12 موظفا مدنيا في وزارة التنمية الاجتماعية. وقام كل من القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة بتجديد ونشر أوامر القيادة بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأرسلت فرقة العمل القطرية أيضا عينات من أوامر القيادة هذه إلى أطراف أخرى موقعة على اتفاق جوبا للسلام، وشجعت على اعتمادها ونشرها.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

77 - يساورني القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة المستمرة ضد الأطفال التي يرتكبها جميع أطراف النزاع في السودان، ولا سيما القتل والتشويه، والعنف الجنسي، وعمليات الاختطاف. وأدعو جميع الأطراف إلى إنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

78 - ويزعجني ارتفاع عدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا، ووقوع معظم هذه الإصابات في صفوف الأطفال بسبب استخدام الأسلحة الصغيرة والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأحثُّ جميع الأطراف على أن تتخذ فورا جميع الإجراءات الوقائية والتخفيفية اللازمة لتجنب الأذى وتقليله إلى أدنى حد وتحسين حماية الأطفال، سواء أثناء تنفيذ العمليات العسكرية أو من مخاطر وأثار المتفجرات من مخلفات الحرب. وأحثُّ الأطراف على الامتناع عن استخدام الأجهزة المتفجرة التي تسبب وفاة الأطفال أو إصابتهم بجروح. وأهيب بالسلطات السودانية أن تكفل للعمليات التي تتم في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام السلامة وإمكانية الوصول، وأدعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم المقدم لهذه العمليات.

79 - ويساورني القلق إزاء الزيادة في حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، التي ترتكبها جميعا جماعات مسلحة. وأحثُّ جميع الأطراف على إطلاق سراح جميع الأطفال المجندين في صفوفها فورا ودون شروط مسبقة، وتسليمهم إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل، تمشيا مع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

80 - وأسلط الضوء على أهمية برامج المساعدة المستدامة والمناسبة التوقيت التي تراعي الاعتبارات الجنسية والعمر والإعاقة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والفرص التعليمية ودعم إعادة الإدماج، في ضوء الاسترشاد بالقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس) التي أقرها السودان.

81 - وأرحب بتعاون السلطات الوطنية والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام مع الأمم المتحدة بشأن فرز القوات بهدف تحديد الأطفال المجندين في صفوفها وتيسير إطلاق سراحهم وأشجع مواصلة هذه الجهود.

82 - وألاحظ أن الأطفال احتجزوا بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة وأطلق سراحهم فيما بعد. وأشجع السلطات السودانية على مواصلة تنفيذ إجراءاتها التشغيلية الموحدة الموقعة في نيسان/أبريل 2018 بشأن تسريح وتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والمأسورين أثناء العمليات.

83 - وإن تصاعد العنف القبلي في السودان، ولا سيما في دارفور، وأثره المدمر على الأطفال يبعثان على القلق. وأكرر تأكيد أهمية الخطة الوطنية لحماية المدنيين وأحث الحكومة على إعادة تنشيط الآلية الوطنية لحماية المدنيين. وأناشد السلطات السودانية والحركات المسلحة الموقعة الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق جوبا للسلام والتعجيل بتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية.

84 - وأكرر الإعراب عن قلقي إزاء القيود المستمرة المفروضة على الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع، لا سيما بالنظر إلى أن ذلك يعوق تقديم الخدمات المنقذة للحياة للأطفال. وأحث جميع أطراف النزاع على إتاحة المجال للأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني للوصول إلى السكان المتضررين من النزاع دون عوائق وبشكل مأمون. وأشدد على أن المدارس والمستشفيات يجب أن تظل أماكن آمنة للأطفال، وبالتالي يجب حمايتها من الهجمات في جميع الأوقات. وأدعو أيضا جميع الأطراف إلى الإخلاء الفوري لجميع المدارس والمستشفيات المستخدمة لأغراض عسكرية.

85 - وأحث الحكومة على ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة عن طريق تقديم مرتكبيها إلى العدالة وتوفير سبل الانتصاف لضحايا هذه الانتهاكات. وأسلط الضوء على أهمية التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك في سياق الاضطرابات المدنية، وتعزيز القدرات القضائية وقدرات إنفاذ القانون. وأدعو الحكومة كذلك إلى مواصلة تعزيز إطار السودان القانوني بشأن حماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى تطبيق وتعزيز قانون الطفل القائم وعن طريق التصديق على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

86 - وأرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات السودانية لتعزيز مكاسب خطة عملها لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، التي تم التوقيع عليها في عام 2016 واكتملت الآن. بيد أنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة المنسوبة إلى قوات الأمن التابعة لها. وفي هذا الصدد، أحث السلطات الوطنية على تعزيز التدابير الرامية إلى منع قتل الأطفال وتشويههم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قوات الأمن الحكومية في سياق العمليات العسكرية أو عند مواجهة المظاهرات العامة.

87 - وأرحب بالتعاون بين السلطات السودانية والأمم المتحدة لتعزيز حماية الأطفال، مما أسفر في عام 2021 عن اعتماد السلطات الوطنية والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام خريطة طريق تستند إلى خطة عمل عام 2016 بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدعو إلى تنفيذ خريطة

الطريق في الوقت المناسب وأحث على التشغيل الكامل للجان الرفيعة المستوى واللجان التقنية واستخدامها لضمان تنسيق وتنفيذ جميع الأحكام الواردة في خريطة الطريق.

88 - وأدعو السلطات السودانية إلى تعزيز نظم حماية الأطفال في جميع أنحاء السودان، وأكرر التأكيد على أهمية تدابير الحماية طويلة الأجل، بما في ذلك تعزيز الخدمات الاجتماعية وبناء مؤسسات قوية لديها القدرة على ضمان حقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم. وأكرر دعوتي إياها إلى التعاون مع الأمم المتحدة على وضع خطة وطنية طويلة الأجل لمنع جميع الانتهاكات الجسيمة والحفاظ على مكاسب خطة عمل عام 2016. وأشجّع السلطات السودانية على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة بشأن إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضمن إطار لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور.

89 - وأدعو الجماعات المسلحة المدرجة في مرفقي تقريرتي السنوي الأخير بشأن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493) إلى التعاون مع فرقة العمل القطرية بشأن حماية الأطفال. وفي هذا الصدد، أحث حركة جيش تحرير السودان - عبد الواحد، بما في ذلك جميع فصائلها، على العمل مع الأمم المتحدة بشأن وضع خطة عمل والتوقيع عليها. وأدعو الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال - فصيل عبد العزيز الحلو إلى التنفيذ السريع لخريطة الطريق التي وضعت بالاشتراك مع الأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة عمل الفصيل لعام 2016. وأدعو حركة العدل والمساواة، وحركة جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي، وفصيلي عبد العزيز الحلو ومالك عقار من الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى التنفيذ الكامل لخطة عمل كل منها وغير ذلك من الالتزامات المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك بموجب خريطة الطريق لعام 2021.

90 - وأهيب بالمجتمع الدولي أن يضمن توفير الموارد الكافية، بما في ذلك لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة واليونيسف، لمواصلة دعم السلطات الوطنية في مجال حماية الأطفال، وإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاعات وإعادة تأهيلهم، ورصد حالة الأطفال المتضررين من النزاعات والإبلاغ عنها، ورصد وتنفيذ الالتزامات الحالية والمستقبلية المتعلقة بحماية الأطفال.

91 - لقد كان للنزاعات في السودان آثار طويلة الأمد ومدمرة على الأطفال. وفي هذا الوقت المشوب بحالة من عدم اليقين السياسي، أدعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل استعادة عملية انتقالية يقودها المدنيون من خلال حوار سياسي شامل يملك زمامه ويقوده السودانيون. وأشدّد على أن تحقيق السلام الدائم والديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في السودان هو السبيل الوحيد المستدام لحماية الأطفال المتأثرين بسنوات من النزاع المسلح. وأدعو جميع الأطراف في السودان إلى وضع حقوق واحتياجات الأطفال السودانيين في صدارة جميع الجهود الحالية والمستقبلية الرامية إلى تحقيق السلام والديمقراطية.